جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق

إعداد الباحث

يوسف رياض محمد الطوى

باحث ماجستير بكلية الحقوق جامعة المنصورة

قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبدالله عبد الرؤوف محمد

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
ووكيل كلية الحقوق لشؤون الدراسات العليا – جامعة المنصورة
١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م

المقدمة

موضوع البحث

تعد السياسة النقدية من أبرز السياسات الاقتصادية الكلية في أي دولة، فهي جزء لا يتجزأ من هذه السياسات، نظراً للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنباً الى جنب مع السياسات الاقتصادية المختلفة المراد تحقيقها، فهي تعد محوراً ومحركاً اساسياً نحو تحقيق الدول اهدافها المنشودة، من خلال دورها الأساسي في علاج المشكلات التي تعوق الإدارة الاقتصادية نحو تحقيق أهدافها. ويعد التضخم أحد أهم هذه المشكلات التي تواجه غالبية الاقتصاديات النامية منها والمتقدمة التي تعوق الإدارة الاقتصادية نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية لما لهذه المشكلة من العديد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

خضع العراق في العقود الاخيرة لتطورات سياسية واقتصادية كبيرة ساهمت بتغيير وتقلب الحالة الاقتصادية فيه تبعاً للظروف الراهنة، ورغم التذبذبات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية، الا ان العامل المشترك كان ارتفاع التضخم الاقتصادي العراقي لبعض الأعوام الذي جاء نتيجة لتردي الاوضاع الامنية والاقتصادية والعقوبات المطبقة على العراق. تتحدد فاعلية السياسة النقدية في الحد من الأثار السلبية للتضخم بمدى الطريقة التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي في الدولة، مما يكون له ابعد الأثر في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الدور الكبير التي تمارسه السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي في تحقيق الحد من معدلات التضخم في الاقتصاد لغرض الوصول الى استقرار الأسعار والازدهار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تتجسد المشكلة في ارتفاع معدل التضخم في العراق نتيجة للظروف التي مر بها نتيجة انهيار الوضع الامني بعد عام (٢٠٠٣) ومقدار الاثر السلبي الذي يخلفه التضخم النقدي على

اقتصـــاديات البلد ومدى فاعلية الســـياسة النقدية المطبقة في العراق لمواجهة هذه المشكلة في محاولة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المنشود.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراســـة من فرضـــية مفادها ان الســـيادة النقدية بعد استقلال البنك المركزي العراقي بموجب قانون رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) لها دور فاعل في السيطرة على التضخم الذي رافق الاقتصاد العراقي لفترة طويلة من الزمن، من خلال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة وادوات حـــديثة، وظفت جميعها لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تقليص التضـــخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تتمثل اهداف الدراسة بما يلي:

١- الاطلاع على اهم المفاهيم والنماذج التي قدمها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية.

٢- الاحاطة بمفهوم التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية.

٣- دراسة واقع السياسة النقدية وتطورها في الاقتصاد العراقي

٤- التطرق الى الـــادوات الكميـــة المتبعة من قبل الســـلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي والاطلاع على مدى تاثيرها على معدلات التضخم.

منهجية الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

١- المنهج النظري: اتبع هذا المنهج للاطلاع على المفاهيم والدراســـات الســـابقة التي تخص السياسة النقدية والتضخم

٢-المنهج التحليلي الوصـــفي: اتبع هذا المنهج من خلال اســـتعراض واقع الســـياســـة النقدية والتضخم الذي رافق الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢).

حدودية الدراسة

تم التركيز على الـــاقتصـــاد العراقي كحدود مكانية، وعلى المدة (٢٠٠٣ -٢٠٢٢) كحدود زمنية للبحث، ويعود ســـبب اختيار هذه المدة لما شهده العراق من تغيرات جوهرية في السياسة الحكومية والسياسات الاقتصادية، اعقبت تغير نظامه السياسي.

خطة الدراسة

المطلب الاول: ماهية السياسة النقدية والتضخم

المطلب الثاني : تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق

المطلب الاول: ماهية السياسة النقدية والتضخم

الفرع الاول: ماهية السياسة النقدية

تعريف السياسة النقدية

تعددت وتنوعت مفاهيم السياسة النقدية بتنوع وتعدد وجهات النظر واختلاف زوايا الرؤية وتباين الأهداف، حيث اتخذت السياسة النقدية عدة تعاريف معتمدة على آراء المفكرين، وفي هذا الإطار سوف نشير إلى بعض التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية منها:

عرفها الدعمي بانها تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها، علاوة على التأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج المترتبة عليه من حيث خلق النقود [١].

عُرفت بانها مجموعة الإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي للتأثير على عرض النقود وأسعار الفائدة بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية للدولة، رغبة في تحقيق اهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة [٢].

كماعُرفت بانها إجراء متعمد من قبل السلطات النقدية من خلال التحكم في النقد عن طريق التوسع او الانكماش من اجل تحقيق استقرار الاسعار والمساعدة على استقار النمو الاقتصادي والتوظيف[٣]

---

(١) عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الثانية، دار الفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٤، ص٢٥.

(٢) اسماء رفعت رمضان، دليل السياسة النقدية، دور آليات السياسة النقدية في التأثير على الاقتصاد المصري، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٥.

(3) Hammeed, H.K; Ahmed,R.A. and Raad, M.N., The impact of monetary policies on monetary stability of Iraq and address the problems of inflation in the past three decade, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 2021, 25(3), P- 2.

كـــذلـــك عُرفت بانها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصـــورة فاعلة في حجم وتركيب الموجودات التي يحتفظ بها القطاع غير المصـــرفي ســـواء كانت عملة او ودائع او ســـندات حكومية من اجل تحقيق اهداف اقتصـــادية معينة تتحدد وفق لحاجة واولويات البيئة الاقتصادية المحلية [٤].

كما تعرف بانها نوع من سياسة الاستقرار التي يتم من خلالها تغيرات في كمية الاموال التي يتم تداولها او اسعار الفائدة او كليهما[٥].

أهداف السياسة النقدية

يتفق معظم الاقتصـــاديين على ان أهداف السياسة النقدية يمكن ان تصنف الى أهداف مرحلية ثلاث هي:

١- **الاهداف الاولية:** تتكون من نوعين من المتغيرات تتمثل بـــ:[٦]

أ- **مجـــاميع الاحتياطي:** حيث تتكون من القاعدة النقدية والتي تتضـــمن (الاوراق النقدية والنقود المســـاعدة ونقود الودائع)، والاحتياطات الكلية للمصارف حيث تضم (الاحتياطيات الاجبارية والاضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك).

ب- **ظروف ســـوق النقـــد:** ويتكون من الاحتياطيات الحرة وهي الاحتياطات الفائضـــة للمصارف التجارية المودعة في البنك المركزي بعد طرح الاحتياطات المقترضة من البنك المركزي من قبل المصارف التجارية، وتتكون ايضا من معدل الارصدة البنكية وتتمثل في سعر الفائدة على الارصدة المقترضة لمدة يوم او اثنين بين البنوك وتتكون ايضا من أسعار الفائدة الاخرى في سوق النقد [٧].

---

(١) **فواز محمود احمد**، دراسة أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (١٩٩٠-٢٠٢٠)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد٤، ٢٠٢١، ص٩٢.

(٢) **باول كورغمان و روبن ويلز**، الاقتصـــاديات الكلية، ترجمة لينا الســـقر، منشـــورات الهيئة العامة الســـورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق،٢٠٢٢، ص ٥٢٧.

(٣) **هاشـــم مصـــطفى عبد الرؤوف عبد الحميد**، الســـياســـة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٠، ص٣١-٣٢.

(٤) **حارث عدنان محمد حمزة الطائي**، أثر الســـياســـة النقدية على مؤشـــرات الاســـتقرار الاقتصـــادي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، رســـالة ماجســـتير، كلية الادارة والاقتصـــاد، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٨، ص٢٠.

٢- الاهداف الوسيطة: وهي عبارة عن المتغيرات النقدية التي يتم من خلالها الوصول الى الاهداف النهائية للسياسة النقدية والقابلة للمراقبة من قبل السلطة النقدية بشكل ثابت ومقدر تسعى السلطة النقدية لتحقيقها.

وتتنوع المتغيرات النقدية التي يتم استخدامها كهدف وسيط ومن اهمها فيما يلي [٨]:

أ- سعر الفائدة الاسمي كهدف وسيط: يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة الاسمي المناسب لتحقيق مستوى الناتج القومي المستهدف (هدف نهائي) ويحافظ عليه لحين تحقيق الهدف النهائي.

ب- عرض النقود: يعتبر العرض النقدي من اهم أهداف السياسة النقدية الوسيطة، التي تستخدم في حالة كون الطلب الكلي أكثر عرضة للتغيرات، وان العلاقة بين النقود والناتج مستقرة بشكل كبير.

ت- سعر الصرف: يمثل السعر الذي على اساسه يتم تبديل عملة محلية بعملة اجنبية، يستخدم كهدف وسيط كون انخفاض أسعار الصرف تعمل على تحسين ميزان المدفوعات واستقراره، حيث يعد ضمانا لاستقرار البلد اقتصادياً تجاه الخارج.

٣-الاهداف النهائية: تتمثل في استراتيجيات تتبعها السلطة النقدية لتحقيق الاهداف المرغوبة، حيث تبدأ استراتيجيات السياسة النقدية بتحديد الادوات النقدية التي تؤثر على الاهداف الاولية ومن ثم التأثير على الاهداف الوسيطة للوصول الى الاهداف النهائية الكلية [٩]. وتتمثل الاهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

أ- استقرار المستوى العام للأسعار: تهدف السياسة النقدية الى محاربة التغيرات في مستوى الأسعار واتجاهها نحو الارتفاع بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي[١٠].

ب- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات: يقصد به السجل التجاري التي تدون فيه كافة المعاملات بين المقيمين داخل البلد وخارجه، هو عباره عن مرآة توضح الايرادات

---

(١) هاشم مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة المصرية، مرجع سابق، ص٢٩.

(2) Fredman, M., "The optimum quantity of money and other essays", London. Macmillan,1973.P -95.

(٣)عمر محمود عكاوي العبيدي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩، ص ٤.

والمصـــروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلـــال حســـاب الدائن والمدين لفقرات الميزان ومن خلاله يمكن معرفة اذا ما كان هناك فائض او عجز(١١).

ت- **تحقيق التوظيف الكامل:** من بين الاهداف الي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها ان يكون ضـــمان التوظيف كامل او مســـتوى مرتفع من التشغيل من خلال حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف وتجنب البطالة(١٢).

ث- **اســـتقرار أســـعار الصرف:** هو هدف مترابط مع غيره من الاهداف بصورة غير مباشرة وهو نســـبة مبادلة عملة بلد ما الى وحدات من عملة بلد اخر، هو أحد الاهداف الرئيســـية للسياسة النقدية للحفاظ على معدلات تضخم منخفضة(١٣).

ج- **رفع مســـتويات النمو الاقتصـــادي:** يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة لدرجة تطور النشاط الاقتصادي، وتسعى العديد من الدول الاهتمام لبلوغه، ويعرف بانه الزيادة الحاصلة في النـــاتج المحلي الـــاجمالي والحقيقي وزيادة دخل الفرد الناجمة عن الاســـتغلال الامثل للموارد الاقتصادية (١٤).

أدوات السياسة النقدية

تتولى المصـــارف المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الادوات الكمية والنوعية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي بدوره يؤدي الى زيادة الاقتصاد الوطني وهي:

اولاً: الأدوات الكمية

---

(١) **فاضل كريعة كزار الشيباني**، السياسة النقدية وأثرها على التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد١٠، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ١٦٨.

(٢) **حليمة باب الله وفاطمة راشدي**، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي،٢٠١٩، ص١٦.

(٣) **علي عبد الجبار عبد الحسين المعالي وبلاو حيدر حميد وعبد مقداد جاسم**، أثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصـــرفي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصـــادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد٨، العدد ١، ٢٠١٨، ص ١٦٥.

(٤) **صلاح محمد وبلقلة ابراهيم وحريري حميد الغني**، استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢١، ص٥٦٧.

تعرف بالأدوات غير المباشرة والتي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان الكلي للنظام المصرفي بغض النظر عن نوع الائتمان وتتمثل هذه الادوات بما يلي:

١- سعر اعادة الخصم

يقصد به السعر (الفائدة) الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم الاوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية مقابل الحصول على القروض [١٥].

اذا اعتقد البنك المركزي ان المعروض النقدي في الاقتصاد وصل الى مستوى مرتفع، وهدفه هو الحد من التضخم (حالة الفجوة التضخمية) المرتفع واذا قرر تخفيض عرض النقود فانه يستخدم سياسة نقدية انكماشية وذلك بالعمل على رفع سعر الخصم الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع أسعار الفوائد على القروض وعلى الودائع في السوق النقدية، وهذا يؤدي الى انخفاض الاستثمار وبالتالي يؤثر في الانفاق الكلي مسببا انخفاضه وتقليص نمو عرض النقد وبالتالي تخفيض الضغوط التضخمية. اما اذا اعتقد البنك المركزي ان المعروض النقدي (حالة الفجوة الركودية) قد انخفض فانه يلجأ الى سياسة نقدية توسعية لغرض خفض سعر الخصم على المصارف التجارية بزيادة عرض النقود مسببا انخفاض في أسعار الفوائد وهذا يؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة الاستثمار [١٦].

٢- نسبة الاحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية من أجل توفير حد أدنى من السيولة وحد أدنى من الضمانات بالنسبة للمودعين لدى البنك المركزي ويقوم البنك بدوره بالتحكم بنسب الاحتياطي زيادة ونقصانا وحسب حاجة السوق لذلك [١٧].

يستخدم البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لانعاش الاقتصاد، اذ يلجأ الى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني زيادة الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية مما يسمح له بزيادة حجم الائتمان مسببا رفع مستوى المعروض النقدي مع انخفاض في قيمة العملة

---

(١) نعيم صباح جراح وعقيل عبد الحسين عودة، أثر الادوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٠،٢٠١٩، ص٣٥٦.

(٢) أكرم حداد ومشهور هذول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٨٧.

(٣) احمد ابراهيم جمعة، دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم للفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠٢٠، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد٣٥، ٢٠٢٣، ص ٣٤٧.

المحلية، ويحدث العكس عند زيادة هذه النسبة، حيث يحد البنك المركزي من قدرة المصارف على منح القروض مما يؤدي الى انخفاض عرض النقد وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية [١٨]، ويحدث العكس في حالة التضخم، فيعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني بشكل يحد من قدرة المصارف التجارية من التوسع في منح الائتمان، وفي بعض الاوقات قد تلجأ المصارف التجارية الى بيع الاوراق المالية التي تحتفظ بها اذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني كبيرة، مما يسبب خفض حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تنخفض مستويات الاسعار [١٩].

٣- عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها دخول البنك المركزي الى سوق الاوراق المالية لشراء وبيع الاوراق المالية الخاصة والحكومية، بهدف التأثير على قدرته في منح الائتمان، وبالتالي التأثير على كمية المعروض النقدي من اجل زيادة او تقليص كمية الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية مما يساهم في خلق الائتمان مسببا تغير عرض النقد بطريقة منسقة مع نمو النشاط الاقتصادي: كما تشمل التعامل مع العملات الاجنبية والذهب[٢٠].

اذا كان البنك المركزي يرغب في اتباع سياسة نقدية انكماشية، فانه يقوم ببيع اذونات الخزانة والسندات الحكومية في الاسواق المالية من اجل امتصاص الفائض النقدي للوحدات الاقتصادية، اما اذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ركود اقتصادي، يعمد البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من اجل زيادة المعروض النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي [٢١].

ثانياً: الأدوات النوعية

يطلق عليها بالأدوات المباشرة، وهي مجموعة من الادوات التي يستخدمها البنك المركزي لغرض التأثير على نوعية الائتمان المصرفي وطريقة منحه لغرض تحقيق الاهداف

---

(١) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي،عمان، ٢٠١٨، ص٤٨٧.

(٢) فاضل كريعة كزار الشيباني، السياسة النقدية وأثرها على التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٣) محمد سعد انور البطانية، دور ادوات السياسة النقدية الكمية في سلامة القطاع المصرفي في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الاردن، ٢٠١٨، ص١٦.

(٤) علي عبد الجبار عبد الحسين المعالي وبلاو حيدر حميد وعبد مقداد جاسم، مرجع سابق، ص ١٦٥.

النهائية للسلطة النقدية. [٢٢]. وتتخذ الأدوات والاجراءات النوعية للسياسة النقدية اشكالاً متعددة منها:-

١- **تأطير الائتمان (الرقابة على الائتمان):** هو أجراء تنظيمي يقوم البنك المركزي من خلاله بتحديد حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية للعملاء من خلال وضع نسبة محددة خلال السنة وعدم تجاوز تلك النسب[٢٣].

٢- **الحد الادنى للسيولة:** تجبر البنوك المركزية المصارف التجارية من الاحتفاظ بنسب محددة من موجوداتها سواء كانت بالعملة الاجنبية او المحلية مما يمثل حد ادنى من السيولة من اجل تلبية طلبات السحب مما يسهم في زيادة الثقة بالقطاع المصرفي ولكي لا تتوسع المصارف التجارية بشكل مفرط في منح القروض [٢٤].

٣- **الودائع المشروطة من اجل الاستيراد:** ويتم من خلاله قيام المستوردين بإيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات على شكل ودائع لدى المصارف التجارية لمدة محددة، من اجل تقليل حجم القروض الممكن توجيهها الى الاقتصاد، ويودي بذلك الى رفع تكلفة الواردات [٢٥].

٤- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** يقوم البنك المركزي باتباع هذا الاسلوب في البلدان التي يكون فيها تأثير ادوات السياسة النقدية محدود الأثر، حيث يقوم بمنافسة المصارف التجارية بأدائها لبعض الاعمال المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الاساسية في الاقتصاد لتخفيف الاعباء عنها من اجل زيادة تنميتها [٢٦].

٥- **التأثير والاقناع الادبي:** يقوم البنك المركزي من خلال لقاءه مع مسؤولي المصارف بتقديم التوجيهات والنصائح لتوضيح هدف البنك المركزي، وهو بذلك يمارس تأثيرات غير رسمية

---

(٥) **حميد حسن خلف**، دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) دراسة مقارنة العراق- مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٧، ٢٠١٨، ص٢٦٨.

(١) **ابراهيم المصري**، الاقتصاد النقدي، النقود- البنوك - البازل، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،٢٠١٤، ص٩١.

(٢) **قاسم حسين السعدي**، السياسة النقدية للاتحاد الاوروبي وافاقها المستقبلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد ١٢، العدد ٢ ،٢٠٢٠، ص٤٥٥.

(٣) **بشيشي وليد**، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٢، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٩، ص٢٠٦.

(٤) **عبد المجيد قدي**، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،٢٠٠٣، ص ٩١.

وبشـــكل مباشـــر على المصـــارف لتنفيذ سياسة معينة متعلقة في مجال منح الائتمان، ويتوقف نجاح ذلك على مدى تفهم المصارف التجارية وثقتها بالبنك المركزي وتوجيهاته [٢٧].

بالإضافة الى ادوات السياسة النقدية التقليدية، ونتيجة للازمات الاقتصادية التي تمر بها معظم بلدان العالم فقد اســتحدثت ادوات جديدة للســياسة النقدية اطلق عليها بالأدوات الحديثة للسياسة النقدية والتي تشمل نوعين هما:

أ- التيســير الكمي: هي أحد ادوات السياسة النقدية الغير تقليدية التي يمكن للبنوك المركزية استخدامها في اوقات الازمات الاقتصادية والمالية الاستثنائية، حيث طبقت لأول مرة في اليابان بعد حالة الانكماش التي اصاب الاقتصاد الياباني عام (١٩٩٠).

يمكن تعريف ســياســة التيسير الكمي على انها عملية شراء البنك المركزي للأوراق المالية وســندات الخزينة من المصــارف التجارية لرفع احتياطيات المصارف وتوفير السيولة اللازمة علاوة على رفع قيمة تلك الاصول وزيادة عرض النقد [٢٨].

ب- التيسير الائتماني: هي احد ادوات السياسة النقدية الغير تقليدية ذات التأثير النوعي على ميزانيــة البنــك المركزي حيث يقوم بتغيير تركيبة ميزانية البنك المركزي دون ان يحدث هناك زيادة في حجمها، إذ ان الهدف من التيســير الائتماني هو التأثير على أسعار الاوراق المالية المســتهدفة وليس رفع كمية الاحتياطات الاضــافية للمطلوبات [٢٩]. وعادة ما تصــنف ســياســة التيســير الائتماني الى التيسير الائتماني المباشر والتيسير الائتماني غير المباشر [٣٠]:

---

(٥) عمر عبو وكمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٩، ص٤٧.

(١) خالد روكان عواد ولورنس يحيى صالح ومهند عبيد، موضوعية السياسة النقدية غير التقليدية في تنويع مصــادر الدخل في العراق، مجلة الكوت للاقتصــاد والعلوم الادارية، المجلد ١٢، العدد ٣٧، ٢٠٢٠، ص ٣١٥.

(2) D'Amico, S., Kaminska, I., Credit easing versus quantitative easing: evidence from corporate and government bond purchase programs London: Bank of England, working paper No. 825.2019, P -2.

(٣) ســمايلي نوفل وبطورة فضــيلة، فاعلية ادوات الســياســة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الاوروبي في مواجهة ازمة الديون الســياســة الاوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصــادية الجامعة، العدد٤٤، ٢٠١٥، ص٣٢٠-٣٢١.

قنوات انتقال أثر السياسة النقدية

تنقل السياسة النقدية تأثيرها الى الاقتصاد عبر عدد من القنوات لتحقيق الهدف التي تسعى لتحقيقه، وفيما يلي القنوات الرئيسة التي تؤثر من خلالها السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي:

١- قناة سعر الفائدة

تعد قناة سعر الفائدة آلية انتقال اثر التغيرات في المعروض النقدي الى الناتج الكلي. فهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد وفقا للنظرية الكلاسيكية، اما الفكر الكينزي فيعدها من اهم القنوات لانتقال اثر السياسة النقدية [٣١].

٢- قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة اخرى تستعمل الى جانب سعر الفائدة لاستقطاب الاموال الاجنبية داخل البلد. يمكن للسلطة النقدية ان تساهم في التوازن الاقتصادي، فعند تبني سياسة نقدية توسعية تنخفض أسعار الفائدة فينخفض سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية (نتيجة لزيادة المعروض النقدي الذي يسبب بدوره انخفاض حجم الودائع الاجنبية داخل البلد، لقلة الارباح وخروج الاموال المحلية)، وهذا بدوره يخفض سعر الصرف المحلي وبذلك يكون أسعار السلع المحلية ارخص من السلع المستوردة وتزيد من منافسة السلع العالمية، مما يزيد من صادرات السلع المحلية وهذا يؤدي الى تحسن حالة ميزان المدفوعات معززا النشاط الاستثماري في الداخل وبالتالي زيادة الناتج الكلي. اما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية فارتفاع أسعار الفائدة (نتيجة انخفاض عرض النقد) بدوره يرفع سعر الصرف مسببا زيادة تكلفة انتاج السلع المحلية مقابل السلع المستوردة، وبالتالي يزيد من الاستيراد ويعمل عجز ميزان المدفوعات وبالتالي خفض الناتج الكلي [٣٢].

٣- قناة الائتمان المصرفي

---

(1) Mohamed, M.J.Mo., Assessing the effectiveness of monetary policy in achieving stability The exchange rate in Egypt during the period (1990- 2017), The Scientific Journal of Economics and Trade, 47(4), 2017, P - 498.

(2) Trichet, J.C., "The Monetary Policy of the ECB", Third edition, ECB, Frankfurt – Germany,2011,P -50.

تأتي أهمية هذه القناة في نقل تأثير السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي ومن التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق العلاقة بين حجم الائتمان والانفاق الكلي. تعتمد هذه القناة على القروض المصرفية في نقل الاثار الى الاقتصاد، وهي جزءا من قناة سعر الفائدة، لان سعر الفائدة هو المحرك الرئيس لعملية الائتمانات [٣٣].

اتجاهات السياسة النقدية

ان اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش او التوسع مرهون بنوع المشكل واللازمة القائمة والظرف الاقتصادي وبمحاولة معالجتها وهذه الاتجاهات تتمثل في:

أولا: السياسات النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشي)

تستخدم هذه السياسة لعلاج الحالة التضخمية الناجمة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار والتي يكون فيها الطلب اكبر من العرض، حيث يعمل البنك المركزي على تقييد الانفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار، ويتم ذلك من خلال عدة تدابير واجراءات منها: رفع سعر اعادة الخصم، رفع نسبة الاحتياطي القانوني، دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة [٣٤].

ثانيا: السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي)

تستخدم هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي اي عندما يكون فيها العرض اكبر من الطلب، مما يترتب عليه من زيادة معدلات البطالة لذا تسعى السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي، مما يشجع المصارف على الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة الانتاج وتقليص من البطالة وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتم ذلك من خلال اتخاذ السلطة

---

(1) Mohamed, M.J.M., Assessing the effectiveness of monetary policy in achieving stability The exchange rate in Egypt during the period (1990- 2017),مرجع سابق,P–351.

(٢) حسن محمد القاضي، الادارة المالية العامة، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠١٤، ١٦٢.

النقدية عدة اجراءات منها: تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، تخفيض سعر اعادة الخصم، قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية [٣٥].

الفرع الثاني: ماهية التضخم

تعريف التضخم

اختلفت المدارس الاقتصـــادية في تحديد مفهوم التضخم، ويعود السبب الى كون نظرية التضـــخم مرت بتطورات عديدة تبعا للتطور الاقتصـــادي، لذلك يلاحظ وجود تعاريف متباينة للتضخم انسجاما مع اختلاف النظريات وتعددها [٣٦].

يعرف التضـــخم بصـــفة عامة بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن [٣٧].

عرف التضخم ايضا بانه الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار لجميع الســـلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية المعروض النقود بشكل يجعله أكبر من كمية السلع الموجودة او المتاحة أو بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج [٣٨].

كما عرف التضخم على انه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بحيث ينتج عنه فائض في الطلب الذي يزيد عن مقدرة العرض، فيكون ارتفاع الأســـعار بصـــورة مســـتمرة ومتواصلة وهذا يعني ان التضخم عملية حركية وليس حالة من حالات السكون [٣٩].

أنواع التضخم

---

(٣) كرار جعفر عباس التميمي، قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في الاداء المالي للمصارف التجارية-دراسة عينة من المصـــارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، رســـالة ماجســـتير، جامعة تكريت/العراق، ٢٠٢٢، ص١٨.

(١) مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية، ط ٦، ١٩٩٦، ص ٨٠٩.

(٢) محمد الســـريتي وعلي عبد الوهاب نجا، الاقتصـــاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الاســـكندرية،٢٠١٤، ص٢٥٢.

(٣) عبد العزيز احمد حســـن البرواري، أثر بعض متغيرات الســـياســـة النقدية في التضـــخم في العراق للفترة (١٩٩١-٢٠١٩) رســـالة ماجســـتير، قســـم الاقتصـــاد، كلية الادارة والاقتصـــاد، جامعة الموصـــل، ٢٠٢١، ص٣٤.

(٤) مدركة ذنون يحيى وعمر هشـــام صـــباح الفخري وزينة عبد القادر زينو، طبيعة التضـــخم في بعض البلدان العربيـــة واثره في نموهـــا الاقتصـــــادي للمـــدة ١٩٩٠-٢٠٢٠، مجلـــة جـــامعـــة كركوك للعلوم الاداريـــة والاقتصادية، المجلد١٣، العدد١، ٢٠٢٣، ص٣٠.

هنالك عدة أنواع من التضـــخم جميعها ستاهم في انخفاض القوة الشرائية للنقود ومنها مـــا يؤثر على القطاعات الاقتصـــادية او بعض جوانبها ومنها ما يؤثر على التجارة الخارجية التي تكون كالاتي [٤٠]:

١- **التضـــخم الحقيقي:** وهو أحد أنواع التضـــخم الذي يحصل في الدول المتقدمة التي تمتلك جهـــازاً انتاجياً مرناً او تلك الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف ويعني ان اي زيادة في الأسعار لا يعني تضخماً لان الدخول تزداد كلما زادت السلع والخدمات.

٢- **التضـــخم البطيء(الزاحف):** يتسم هذا النوع بارتفاع الأسعار بصورة بطيئة، ولا يترك هذا النوع من التضخم اثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتتراوح معدلاته (٢%-٣%) [٤١].

٣- **التضـــخم المكبوت:** هو التضـــخم الذي لا تستطيع الأسعار في ظله ان ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة للسيطرة على رفع الأسعار مثل التسعير الاجباري ونظام البطاقة التموينية.

٤- **التضـــخم الجامح (المفرط):** هو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بدرجة كبيرة جدا والذي يترك أثار ســـلبية على الاقتصـــاد الوطني وبذلك يعتبر من أخطر انواع التضـــخم، اذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع.

٥- **التضخم المستورد:** "هو التضخم الناتج من استيراد لسلع وخدمات مرتفعة الثمن تدخل في تصـــنيع السلع المحلية مؤثرا بذلك على التكلفة المحلية مسببة ارتفاع الأسعار بغض النظر عن العرض والطلب.

أسباب التضخم

هنالك عدة أســـباب يمكن ان تفســـر التضخم منها ما يعود للطلب او العرض ومنها ما يعود الى الاختلالات الهيكلية الموجودة باقتصاديات الدول ومن أهمها ما يلي:

١- **زيادة الطلب الكلي:** يعزى التضخم الى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي لا يقابله زيادة في العرض، اذ لا يستطيع المنتجون انتاج ما يكفي لتلبية الطلب ويحدث هذا النوع

---

(٥) احمد إبراهيم جمعة، دور السـياسـة النقدية في السـيطرة على التضـخم للفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

(١) ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب، الموصل١٩٨٨، ص٢٨٠

في حـــالـــة عجز الميزانية العامة للدولة اذ تزداد النفقات عن الايرادات مما يجعل الدولة تعمل على زيادة الكتلة النقدية من خلال الاصدار النقدي الجديد [٤٢].

٢- نقص العرض الكلي: ويطلق عليه ايضـــاً "تضـــخم دفع التكاليف" ، يكون هناك نقص في العرض وهناك العديد من العوامل المســـاهمة في هذا النقص، وهي دفع الاجور حيث ارتفاع الاجور للعمال أكبر من زيادة الانتاج، ودفع الارباح وهذه الحالة تكون في المنشـــأت الاحتكارية عن طريق رفع أســـعار منتجاتها لتحقيق الارباح الاحتكارية، وفي هذه الحالة ترتفع الأســـعار للمواد الاولية بصورة مفاجئة [٤٣].

٣- الاختلالات الهيكلية: تعد التغيرات الهيكلية أحد اهم الاســباب في ظهور حالة التضخم في البدان النامية والمتقدمة والتي تتضـــمن اختلالات في هيكل الأسعار او النمو غير المتكافئ بين القطاعات الاقتصـــادية المختلفة والتي ينعكس اثرها في الطلب والتي تؤدي الى زيادة الأسعار وظهور مشكلة التضخم [٤٤].

أثار التضخم

للتضـــخم العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية، مما تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم، وفيما يلي أبرز هذه الأثار:

اولاً: الأثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم أثار وابعاد اقتصادية كبيرة على النحو الآتي [٤٥].

- **على القوة الشرائية للنقود:** يؤدي الارتفـــاع المســـــــــــتمر في أسعار الســـلع والخدمات إلى فقـــــدان النقود لجزء من قوتها الشـــرائية مما ينعكس في اضعاف ثقة الافراد بالعملة الوطنية.

---

(2) Gurvich. I.; Lariviere, M. and Moreno, A., Operation in on-demand economy: Staffing services with self-scheduling capacity. In Sharing economy, Springer. Cham. USA. 2019, P-249.

(١) محمدي فوزي ابو سعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جمهورية مصر، ٢٠١٤.

(٢) رميســة اقشــيش، تأثير التضــخم على النمو الاقتصــادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٨، رســالة ماجســتير، كلية العلوم الاقتصــادية والتجارية وعلوم التســيير، جامعة محمد خضــير، بســكرة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢١-٢٢.

(3) Taha, R., Inflation: its causes, effects, and ways to treat it, Arab Monetary Fund, 2021,P-6-7.

- **على الادخار:** ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الاسر والشركات والحكومات على الانفاق وعلى الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.
- **على ميزان المدفوعات:** يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم
- **على توزيع الثروة:** يحدث التضخم تفاوتا في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب.
- **على هيكل الانتاج:** يوجه التضخم رؤوس الاموال إلى الانشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والاجور والارباح في القطاعات الانتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية على حساب الانشطة الانتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي [٤٦].
- **على التنمية الاقتصادية:** حيث يكون الاقتصاد في حالة عدم التأكد بالنسبة لوضع الدولة الاقتصادي ومستقبلها, حيث يؤدي إلى تناقص في حجم الاستثمار والمدخرات ونقصان في متوسط الانتاجية في الاقتصاد المحلي وكذلك يؤثر التضخم على التجارة الخارجية [٤٧].

ثانياً: الأثار الاجتماعية للتضخم

من نتائج التضخم عدم التوزيع العادل للثروة مما ينتج عنه عدم العدالة الاجتماعية وتتولد فوارق بين الافراد بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة مما يولد فوارق اجتماعية بين افراد المجتمع تؤدي إلى ظهور وتفشي أمراض

---

(١) ميساء المسوتي. "أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف: دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، قسم الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨، ص٤٠.

(2) Al-Hallaq, S. S., Money, Banks and Central Banks, Amman, Al-Yazawi Scientific House for Publishing and Distribution, 2016,P-195.

اجتماعية خطيرة, وينتج عن التضخم تشجيع الرداءة في مجال الانتاج من طرف البائعين حيث لهم أسواق يعرضون فيها سلعهم دون الاهتمام بجودة السلع [٤٨]، حيث يتعرض اصحاب الدخل المحدود لأغلب الاثار السلبية للتضخم وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض القوه الشرائية للوحدة النقدية[٤٩]، اضافة الى تعرض البلد الى ظاهرة هجرة العلماء من أجل الحصول على لقمة العيش بغض النظر عن القيم الإنسانية [٥٠].

اساليب معالجة التضخم

نظرا للأثار الاقتصـــادية والاجتماعية التي ترافق ظاهرة التضخم في الاقتصاد، لابد من اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تكفل الحد من الارتفاع في مســـتوى الأسعار والتخفيف من حدة الاثار الاقتصـــادية والاجتماعية التي تولد الضغوط التضخمية. يمكن ان تتم معالجة ظاهرة التضـــخم من خلال السياسات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي ومن اهمها السياستين النقدية والمالية كما يلي [٥١].

اولاً: السياسة النقدية

تلجأ الدولة الى اســـتخدام أدوات الســـياســـة النقدية الكمية لأجل الحد من التضخم كما يلي:-

- **رفع سعر الفائدة:** الذي يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق لان الجميع يبحث عن الأرباح، عندها سيلجأ المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتنخفض السيولة النقدية والطلب والتضخم.

---

(3) Talha, M., (Measuring the effect of inflation on some macroeconomic variables, the exchange rate, and economic growth) in Algeria for the period 1970-2017, Ph.D. thesis, Abi Bakr Belkaid University, Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences, 2017,P-34.

(4) Al-Obeidi, S. B., the impact of inflation on deposit accounts, a case study in Al-Rafidain Bank / Dhi Qar branch, Technical Institute Journal / Nasiriyah: 2004,P- 4.

(٥) أكرم محمود الحوراني وعبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصـارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٤، ص٢٤٣-٢٤٦.

(١) حامد عبد الحسين الجبوري، " التضـخم وعلاجه"، مركز الفرات للتنمية والدراسـات الاقتصـادية، العراق، ٢٠١٧.

- **زيادة نسبة الاحتياطي الالزامي:** فإذا حصل التضخم يرفع البنك المركزي هذه النسبة فتنخفض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب فتنخفض الأسعار ومن ثم التضخم.
- **عمليات السوق المفتوحة:** فعند حصول التضخم يعمل البنك المركزي على بيع الأوراق المالية مقابل النقود التي يحصل عليها يعني سحب السيولة النقدية من الأسواق ومن ثم انخفاض الطلب والتضخم.

في حال لم تؤدي الادوات الكمية إلى نتيجة مرغوبة يمكن اللجوء بالإضافة إلى الأدوات الكمية إلى استخدام الأدوات النوعية، التي يمكن الإشارة إلى بعض منها وكما يأتي:

- **خفض الطلب على الائتمان:** فينخفض الإنفاق ومن ثم التضخم.
- **الإقناع الأدبي:** كأن يقوم البنك المركزي في حالة التضخم بتوجيه دعوة إلى إدارات البنوك الأخرى إلى توخي الحيطة والحذر في سياساتهم الاقراضية والاستثمارية.
- **فرض العقوبات على البنوك:** التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السياسة النقدية.

ثانياً: السياسة المالية

تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية وهي:

- **الضرائب:** لمعالجة التضخم تعمل الدولة على زيادة حجم الضرائب الذي يؤدي الى اقتطاع جزء من دخول الافراد وهذا يسبب خفض الطلب على السلع والخدمات فتنخفض الأسعار وبالتالي ينخفض التضخم.
- **الانفاق الحكومي:** تقوم الحكومة بتقليص الانفاق الحكومي اي تخفيض حجم الانفاق وخاصة الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي الى خفض الطلب وخفض التضخم.

المطلب الثاني

تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق

الفرع الاول: واقع السياسة النقدية في العراق

كانت السياسة النقدية في العراق قبل عام (٢٠٠٣) تعمل في ظل قانون (٦٥) لعام (١٩٧٦) الذي كان البنك المركزي العراقي مؤسسة نقدية تابعة للدولة قانونياً وادارياً، اذ كان يمثل البنك المركزي العراقي الرافعة المالية في تمويل عجز موازنة الدولة، دون قيود وبشكل مفرط مما ادى الى ضياع الكثير من فرص النمو الاقتصادي, اذ شكل الاقتراض المباشر والمستمر من البنك المركزي الى زيادة سريعة في معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو المعروض النقدي بشكل سريع، ويلاحظ ان البيئة الاقتصادية في ذلك الوقت كانت طاردة للاستثمار المحلي والاجنبي، وان الاقتصاد العراقي يعتمد على صادرات النفط وبسبب التغيرات في اسعار النفط تتأثر ميزانية الدولة والتي تظهر تأثيرها من خلال زيادة حدة التضخم وتأثير العملة المحلية (الدينار العراقي) وتحويل الافراد لاستخدام الاصول الاخرى كمخزن للقيمة بدلا من الدينار وهو الدولار[٥٢].

ان التغيرات التي شهدها العراق في البنية السياسية والاقتصادية في عام (٢٠٠٣)، أثرت على الاقتصاد العراقي في الأعوام التالية وتحوله نحو اقتصاد السوق، وهذا التحول يتطلب تحولاً كبيراً في السياسة النقدية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي واتخاذ الاجراءات الحكيمة للتحكم بالمتغيرات النقدية وتقديم الدعم للاقتصاد لخفض معدلات التضخم لأجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلد، حيث بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السياسة النقدية العراقية بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) وحصول البنك المركزي العراقي على صفة الاستقلالية، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون اعلاه على منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في ادارة السياسة النقدية دون اية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية، وانسجاماً مع المادة (٢٦) من القانون في اعلاه فقد حظرت على البنك المركزي اقراض الحكومة او اي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر او

---

(١) **عمار مجيد شهدان**، تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٧، ملحق العدد ٤، ٢٠١٦، ص٥٣٥.

غير مباشـــر باســـتثناء شـــراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق، ومن خلال قانون الاستقلال منح البنك المركزي حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية[٥٣].

حددت اهداف الســـياســـة النقدية وفق المادة الثالثة لقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) كالآتي [٥٤]:

- السعي للحفاظ على تحقيق استقرار السعر المحلي.
- تعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر يستند الى السوق.
- تعزيز النمو المستديم والرخاء في العراق.
- مواجهة التضخم بشكل اساسي ومن ثم القضاء على البطالة من خلال آلية السوق التي ستحكم الفلسفة الاقتصادية للدولة.

وبموجب الفقرة الرابعة من قانون البنك المركزي حددت مهام الســـياســـة النقدية بما يلي:-

- صـــياغة القرارات الخاصـــة بالســـياسة النقدية بما فيها سياسة سعر الصرف للدينار العراقي.
- ادارة جميع الاحتياطات النقدية الاجنبية الرســـمية والاحتفاظ بما يقوم به البنك المركزي العراقي بـــإجراء جميع المعاملات الخاصـــة بالموجودات الاجنبية وادارة الاحتياطات الاجنبية الرسمية للدولة كافة بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية.
- الاحتفاظ بالذهب وادارة احتياطات الحكومة.
- تقديم المشورة المالية للحكومة.
- يقدم خدمة الســـيولة للمصارف من خلال تحديد نسب الاحتياطي القانوني وتحديد سعر اعادة الخصم.
- اصدار وادارة العملة
- يقوم البنـــك المركزي بجميع الاعمال الضـــرورية لمكافحة غســـيل الاموال وتمويل الارهاب والتنظيم والاشـــراف على شـــركات الاقراض وشركات التمويل الجزئي واية مؤسسة مالية غير مصرفية.

---

(٥٣) زينب عوض الله اسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٥٤) أحمد إبراهيم جمعة، دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم للفترة من (٢٠٠٨- ٢٠٢٠)، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد٣٥، ٢٠٢٣، ص٣٤٦-٣٤٧.

اتخذت السلطة النقدية عدة اجراءات على الصعيد النقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب لكبح جماح التضخم والعمل على استقرار الاسعار والمحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر للمساهمة في الحفاظ على مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل مع التشديد على تقوية الدينار العراقي وفي نفس الوقت الحد من ظاهرة الدولرة، ولكن يبقى الهدف الاساسي للسياسة النقدية في العراق هو الحد من ظاهرة التضخم المفرط الذي يعكس تأثيره السلبي على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى دخل الفرد بشكل خاص[٥٥]. وتحقيق تلك الاهداف يتطلب عدم تدخل الحكومة والسياسة المالية في عمل السياسة النقدية، بشرط ان يكون عمل السياسة النقدية على درجة عالية من الشفافية والمصداقية امام السلطة التشريعية والتنفيذية والجمهور [٥٦].

ولتحقيق البنك المركزي العراقي الاهداف المرجوة منه، لابد ان يتخذ مجموعة من الاجراءات والخطوات لتتلاءم مع التحولات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣) لخلق بيئة اقتصادية تستند الىآلية السوق. وان الاجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية في العراق هي كالآتي [٥٧]:

١- الاجراءات التشريعية والقانونية

أ- تشريع قانون جديد للبنك المركزي رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤)، والذي منحه استقلالاً قانونياً وتفويضاً واضحاً للسعي لتحقيق استقرار الاسعار والذي يعد خطوة رئيسة نحو ارساء نظام يعمل وفقاً للمعايير الدولية.

ب- اصدار اللوائح التنظيمية التي يمكن للمصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار.

ت- تحديث البنك المركزي العراقي واعادة هيكله التنظيمي بما يتفق واهدافه في رسم السياسة النقدية، حيث تم بموجبه الغاء المديرية العامة للاعتمادات والتأديات الخارجية وكذلك الغاء

---

(٥٥) فاضل كريعة كزار الشيباني، السياسة النقدية وأثرها على التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١٦٨-١٦٩.

(٢) مهند سليمان داود الفهداوي، السياسة النقدية وأثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، ٢٠٢٠، ص٥٣.

(٥٧) سلطة الائتلاف المؤقت /الامر رقم ١/٥٦ أذار ٢٠٠٤(قانون البنك المركزي).

المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسيل الاموال والذي جاء منسجماً مع سياسة البنك في إطلاق حرية التحويل الخارجي دون اي قيود والتي جاءت لتنسجم مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

٢- الاجراءات الفنية والتنظيمية

أ- استبدال العملة الوطنية العراقية في (١٥) كانون الثاني عام (٢٠٠٤) بعملة جديدة وقد حملت هذه الخطوة العديد من المزايا الهامة واعادة الثقة بالدينار العراقي وساهمت في تحسن سعر صرفه بشكل واضح.

ب- تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير اسعار الفائدة، ففي (١) آذار لعام (٢٠٠٤) أعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد اسعار الفائدة التي تتقاضاها او تدفعها المؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها.

ت- حصلت الموافقة على منح تراخيص المصارف الاجنبية وهي خطوة لبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي في العراق.

ث- اعادة جدولة الدين العام الداخلي لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي.

ج- ادارة مزاد يومي للنقد الاجنبي وهو الامر الذي باشر به البنك المركزي منذ (٢٠٠٤/١٠/٤) بهدف تقليل تقلبات سعر الصرف والسيطرة على السيولة.

د- قيام البنك المركزي بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المالية على اعادة هيكلة مصرف الرافدين والرشيد عن طريق الهيكلة التشغيلية والهيكلة المالية.

لعب البنك المركزي العراقي في ظل الازمات الاقتصادية دورا قيادياً ومحورياً في تحريك عجلة الاقتصاد وتبني سياسة جوهرية داعمة للتوجهات المالية والاتفاقية للدولة لمعالجة اسباب الركود وتلافي حدوث الارتفاع في معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار النقدي مع التركيز على تعزيز قيمة الدينار العراقي لكي يصبح عملة وطنية (جذابة) [٥٨]، لذا لجأت السلطة النقدية الى استخدام ادوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة (سعر اعادة الخصم، الاحتياطي

---

(١) تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢١، دائرة الاحصاء والابحاث، ص١.

القانوني، عمليات السوق المفتوحة) مع قلة الاعتماد على الادوات النوعية لغرض تفعيل قوى السوق[٥٩]، بالإضافة الى استخدام العديد من الادوات المستحدثة غير المباشرة وذلك بهدف امتصاص فائض السيولة النقدية بعد عام (٢٠٠٣)، حيث تم استحداث نافذين لعمليات السوق المفتوحة وهما نافذة العملة الاجنبية التي استحدثتها السلطة النقدية في العراق بتاريخ (٢٠٠٣/١٠/٤) لبيع العملة الاجنبية وشرائها ولا يزال العمل بها مستمراً، اذ استخدمت هذه الاداة لمهاجمة معدلات التضخم المرتفعة والتحكم بالطلب الكلي والسيطرة على مناسيب السيولة في الاقتصاد من خلال تحقيق الاستقرار في الدينار العراقي عن طريق استخدام اشارة سعر الصرف كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية[٦٠]، ونافذة الاوراق المالية المتمثلة بحوالات الخزينة بتاريخ (٢٠٠٤/٧/١٨) للتحكم في عرض النقود وتحقيق الاستقرار النقدي[٦١].

ومع تغير الاهداف اصبح هناك تغيراً في الأدوات النقدية المستخدمة حيث تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر فلسفتها الحالية ما يسمى بالقواعد القائمة على المعلوماتية او الاشاراتية لتوليد الاستقرار في السوق المالية وهو منهج بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وما قد يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية وتنطلق الوسائل الاشاراتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي العراقي او ما يسمى بمعدل السياسة النقدية وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيري، يساعد على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف والتي يمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب الى المصارف التجارية كافة، وانطلاقاً من هذا المبدأ تعتمد السياسة النقدية قاعدة مركزية تسمى بقاعدة (تايلر Tayler) التي تفرض على السلطة النقدية رفع اسعار فائدة البنك المركزي عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدرات الاقتصاد الانتاجية وعندما تكون

---

(٥٩) باسم عبد الهادي حسن، إشكالية الثالوث المستحيل التحدي المحتمل أمام السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد١٩، ٢٠٠٧، ص٨٥.

(٦٠) مروة محمد عودة المياحي واديب قاسم شندي، اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في سعر الصرف – العراق حالة دراسية للمدو٢٠٠٤-٢٠١٩، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٤، العدد٤٤، ٢٠٢٢، ص٣٢.

(٦١) وليد محمد الشبيبي، قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤، مكتبة الصباح للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص٥١.

الاســـعار خارج نطاق توازناتها. لذا تؤدي الســـياسة النقدية في إطار تنفيذ عملياتها في ادارة الســـيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد، اي تحقيق اعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الاجمالي بأدنى مســـتوى من التضـــخم الســـنوي الذي لا يزيد كســـره الطبيعي على (٣%) ســـنوياً وهو أمر معروف في مؤشـــرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية. تضمنت المادة (٢٩) من القانون رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) احتفاظ البنوك التجارية العراقية بالاحتياطات النقدية بشـــكل حيازة نقدية او ايداع، واشـــترط القانون عدم امكانية ســـحب البنوك التجارية من الحساب الاحتياطي وفي حالة عجز البنك عن حفظ ادنى حد مســـموح من الاحتياطي ســـيتم غرامة عليه من قبل البنك المركزي بنسبة فائدة محددة [٦٢]. اســـتخدم البنك المركزي اداة مزاد العملة (نافذة بيع العملة الاجنبية) المســـتحدثة والتي عرفت بداية نشوئها وعملها بـــــ (مزاد العملة) ومازال العمل مستمرا بهدف السيطرة على النظـــام النقدي الداخلي للحد من الزيادة المفرطة في المعروض النقدي والســـيطرة على حجم الســـيولة واســـتقرار قيمة العملة المحلية ورفع القدرة الشرائية للدينار العراقي[٦٣]، والتي تســـاهم بشكل مباشر في عمليات استقرار السوق النقدي عن طريق تثبيت سعر الصرف وبيع كميات من العملة بما يتناســـب مع طلب الســـوق، بما يســـاهم في تنشـــيط السوق الثانوية بين المصـــارف وتحقيق الترابط بين ســـعر الصـــرف وسعر الفائدة من اجل تحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي، ولدور نافذة بيع العملة في ضـــبط سعر الصرف، امكن الســـيطرة على مســـتويات التضخم عن طريق التأثير المباشر في الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة [٦٤] ،

---

(١) لؤي خلف دلف حمادي الدليمي، الادوات الكمية للسـياسـة النقدية ودورها في معالجة مشـكلة التضـخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، رسـالة ماجسـتير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصـاد، قسـم الاقتصـاد، العراق، ٢٠٢١، ص٥٩.

(٢) عبد الحسـين الغالبي، سـياسـة سـعر الصـرف الاجنبي والصـدمة المزدوجة في الاقتصـاد العراقي، مجلة الدراســـات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر الســـنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، ٩-١٠ كانون الاول، ٢٠١٧، ص٣٣-٣٤.

(٦٤) سيف محمد رضـا وكمال كاظم جواد، تأثير سـعر الصـرف في كفاية رأس المال العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ٤١، ٢٠٢٢، ص٢٢٠.

وفي الوقت التي تتوقع فيه السياسة النقدية بان هناك ثمة تفاؤلاً عالياً في استقرار المستوى العام للأسعار وانخفاض معدلات التضخم الاساس، الا انها تدرك اهمية البقاء على اتجاهاتها المؤازرة للاستقرار الاقتصادي للمتغيرات المحلية والدولية، اضافة الى ذلك واصل البنك المركزي العراقي سعيه لتحقيق اهدافه التشغيلية الموجهة للتأثير على معدلات السيولة النقدية والسيطرة على مناسيبها، الا انها اصطدمت بجمود القطاع الاقتصادي وضعف الاستثمار بسبب الوضع الامني للبلد، مما سبب خلق حلقة مفرغة مكونة من النمو المالي والتحور الاقتصادية والاستقرار الأمني [٦٥].

تأثرت السياسة النقدية في العراق بصورة مباشرة وغير مباشرة بالصدمات والازمات التي مر بها، كتعرضه للهجمات الارهابية في شمال العراق في عام (٢٠١٤) والتي استمرت الى عام (٢٠١٧) والصدمة المزدوجة في عام (٢٠٢١) التي تمثلت بجائحة كورونا وهبوط أسعار النفط العالمية، أضافة الى الحرب الروسية على اوكرانيا في عام (٢٠٢٢) والتي اثرت على الاسعار في العالم، وتلك الاحداث مجتمعة اثرت على الاقتصاد العراقي، الا ان الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي تمكنت من تسجيل مؤشرات اقتصادية ايجابية بعد عام (٢٠٠٣) اي بعد حصول البنك المركزي العراقي على صفة الاستقلالية في عام (٢٠٠٤)، وفي ظل هذه السياسة النقدية شهد العراق تحسناً اقتصادياً متدرجاً الى حد ما [٦٦].

الفرع الثاني: دور الادوات الكمية في معالجة مشكلة التضخم في العراق

ان البنك المركزي العراقي واكب التحولات والتطورات التي مر بها الاقتصاد العراقي عبر ادوات النقد لديه وقام بتفعيل وتحريك عجلة الاقتصاد في السوق عبر مجموعة من اجراءاته الفنية والقانونية اضافة الى رؤية البنك المركزي في قدرة ادوات السياسة النقدية على التحكم بمعدلات التضخم، لذا لجأت السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي باستبدال ادواته المستخدمة بالاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة (سعر اعادة الخصم، عمليات السوق

---

(٦٥) ظافر حميد حسون، الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية، مجلة كلية التراث الجامعة، ٢٠١١، العدد ١٠، ص١٧-١٨.

(١) زهراء صبحي خليل، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٥٥، ٢٠٢٣، ص٢٦٤.

المفتوحة، الاحتياطي القانوني) يضـــاف الى ادوات مســـتحدثة كمزادات العملة الاجنبية، كذلك اعتمادها على مثبت اسمي يتم من خلاله الوصول الى الاهداف المطلوبة كاستخدام اشارة سعر الصـــرف واشارة سعر الفائدة التي تعد من اهم الادوات للحد من التضخم والتقليل من السيولة وزيادة قيمة الدينار العراقي، ولجأت الســـياســـة النقدية ايضا الى تقييد ادواته النقدية المباشرة بالمرحلة الحديثة، وصـــارت ابرز اهداف البنك المركزي العراقي هو خفض معدلات التضخم والاســـتقرار في الاســـعار بالســـوق المحلية والمحافظة على نظام مستقر وثابت مستندا للسوق وتنافسي في نفس الوقت بغية تحقيق رفاهية بالاقتصاد الوطني وتوفير فرص للعمل ورفع قيمة الـــدينار العراقي ليكون اكثر جاذبية من الدولار، لذا تكمن آلية عمل الســـلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي بالاســـتخدام الصـــحيح لمجموعة من الادوات التي تستطيع من خلالها الســـيطرة على عرض النقود لغرض معالجة الاختلالات الاقتصـــادية والمالية للتخفيف من حدة التضـــخم. وقد حدد القانون العراقي رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) وظائف البنك المركزي العراقي لتحقيق الاســـتقرار النقدي وعليه يمكن توضيح آلية عمله من خلال التطرق الى كيفية استخدامه لأدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافه المطلوبة وكالاتي:

١- سعر اعادة الخصم

شـــهدت السياسة النقدية على مستوى سعر اعادة الخصم تغيرات متذبذبة بعد عام (٢٠٠٤) وذلك بتطبيق هيكل جديد في اســـعار الفائدة على الدينار يتميز بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك بالارتفاع والانخفاض لمواكبة متغيرات الســـياسة الاقتصادية، اذ جعل البنك المركزي سعر البنك هو ســـعر الفائدة الاساس، حيث ربط سعر الفائدة بحالة الاقتصاد العراقي[٦٧]. ان التطور الذي حصل في سعر إعادة الخصم خلال مدة الدراسة موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (١): تغيرات سعر إعادة الخصم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢).

الأعوام	سعر إعادة الخصم (%)	الأعوام	سعر إعادة الخصم (%)
٢٠٠٣	٦	٢٠١٣	٦
٢٠٠٤	٦	٢٠١٤	٦
٢٠٠٥	٧	٢٠١٥	٦

(١) **عثمان فلاح مهدي العبيدي**، دور السـياسـة النقدية المثلى في تحقيق الاسـتقرار المالي دراسـة قياسـية على الاقتصـاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، رسـالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١٨، ص٤٦.

٢٠٠٦	١٦	٢٠١٦	٤
٢٠٠٧	٢٠	٢٠١٧	٤
٢٠٠٨	١٦،٨	٢٠١٨	٤
٢٠٠٩	٨،٨	٢٠١٩	٤
٢٠١٠	٦	٢٠٢٠	٤
٢٠١١	٦	٢٠٢١	٤
٢٠١٢	٦	٢٠٢٢	٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات إحصائية لأعوام متفرقة.

يلاحظ من الجدول رقم (١) اتجاهات سعر اعادة الخصم التي اتبعها البنك المركزي العراقي لتحقيق أهداف السياسة النقدية، فعند انتهاج سياسته الانكماشية يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي الى رفع سعر الفائدة من قبل المصارف على عملائها ويمكن اعتماد هذه السياسة للسيطرة على الضغوط التضخمية، وكما يلاحظ خلال الاعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، اذ ارتفع سعر اعادة الخصم من(٦%) عام (٢٠٠٤) الى (٧ %) في عام (٢٠٠٥) والى (١٦%) في عام (٢٠٠٦) واستمر بالارتفاع حتى بلغ أعلى نسبة له وهي (٢٠%) في عام (٢٠٠٧)، بعدها قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر اعادة الخصم الى (٦%) خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥) نتيجة اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وجعل البيئة الاستثمارية بيئة جاذبة للاستثمار[٦٨]. استمر البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر اعادة الخصم الى (٤%) خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وكان هدف هذا التخفيض هو لإعطاء المصارف دوراً أكبر في المشاركة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص من خلال منح الائتمان. في عام (٢٠٢٢) ارتفع سعر اعادة الخصم ليصل الى (٧%) لتعويض الانخفاض في سعر الخصم الناجم من ارتفاع التضخم في عام (٢٠٢١)[٦٩].

يمكن توضيح العلاقة بين سعر إعادة الخصم ومعدل التضخم في العراق بالشكل رقم (١).

---

(١) حسن احمد دخيل، الاطر السياسية لاقتصاديات التحول، مكتبة السنهوري، لبنان، ٢٠١٦، ص٣٦٧.

(٢) البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، اعداد متفرقة لاعوام الدراسة.

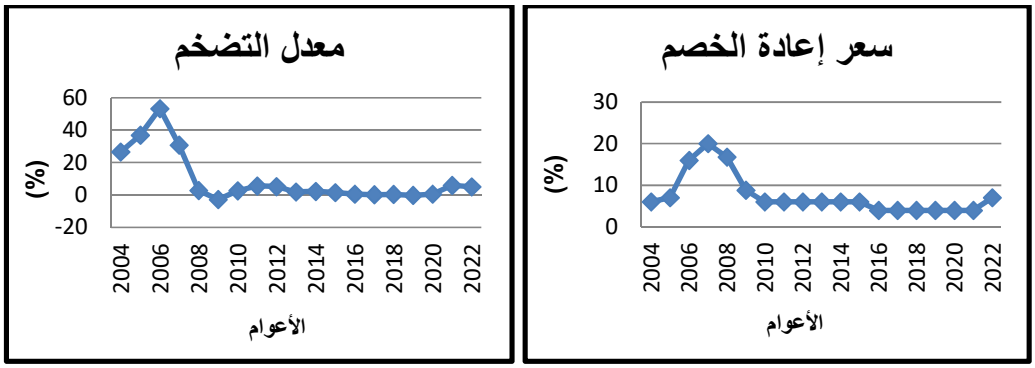

شـــكل رقم (١): العلاقة بين ســـعر إعادة الخصم ومعدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(١) و بيانات التضخم من البنك المركزي العراقي لاعوام مختلفة.

يلاحظ من الشكل رقم (١) ان هناك علاقة بين سعر إعادة الخصم ومعدل التضخم، عند ارتفاع معدلات التضـــخم يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم باتباع سياسة انكماشية من اجل خفض عرض النقد وبالتالي خفض التضـــخم. في عام (٢٠٠٧) الذي بلغ فيه معدل التضخم (٣٠،٨%) كان سعر إعادة الخصم (٢٠%) وهو اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة. وقد نجحت هذه الاداة فعلاً في خفض معدل التضـــخم، اذ بلغ (٢،٧%) في عام (٢٠٠٨)، كما انخفض حتى وصـــل الى مستويات مقبولة تتناسب مع الاقتصاد العراقي نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي للحفاظ على المستوى العام للأسعار من خلال استقرار سعر اعادة الخصـــم، اذ بلغ (٦%-٤%) طيلة المدة (٢٠١٠-٢٠٢١)، الا ان ســـعر إعادة الخصم ارتفع في عام (٢٠٢٢) ليصـــل الى (٧%) لخفض معدل التضخم في عام (٢٠٢١) الذي بلغ (٦%) والذي انخفض بالفعل الى (٥%) في عام (٢٠٢٢)، مما يدل على فاعلية هذه الاداة في الســـيطرة على معدل التضخم عند استخدامها بالشكل الصحيح من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي.

٢- نسبة الاحتياطي القانوني

أن البنـــك المركزي العراقي قـــد حـــدد متطلبـــات الاحتياطي النقدي القانوني منذ عام (٢٠٠٤) بنسبة (٢٥%) من مجموع الودائع بغض النظر عن نوعها وطبيعتها على أن تحتفظ تلك المصارف بنسبة (٢٠%) في حسابتها لدى البنك ونسبة (٥%) تكون في خزائنها من أجل توفير متطلبات تحقيق الســـلامة المالية، فضلا عن سحب جزءاً من السيولة العالية الموجودة في

سوق المال[٧٠]. يوضح الجدول رقم (٢) تطور الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) وكما يأتي:

جدول رقم (٢): تغيرات الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢).

الأعوام	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	الاحتياطي القانوني (مليار دينار)	الأعوام	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	الاحتياطي القانوني (مليار دينار)
٢٠٠٣	١٥	-	٢٠١٣	١٥	٩،٦٢٦
٢٠٠٤	٢٥	١،٦٠٤	٢٠١٤	١٥	١٠،٥٦٦
٢٠٠٥	٢٥	٤،٥٠١	٢٠١٥	١٥	٩،٣٩٠
٢٠٠٦	٢٥	٦،١٩٢	٢٠١٦	١٥	٨،٧٠٧
٢٠٠٧	٧٥	١٢،٠٨٤	٢٠١٧	١٥	٦،٥٠٥
٢٠٠٨	٧٥	١٩،٩٩٣	٢٠١٨	١٥	١٠،٤٠٩
٢٠٠٩	٢٥	٩،٤١٦	٢٠١٩	١٥	٩،٥٨٠
٢٠١٠	١٥	٧،١٥٥	٢٠٢٠	١٣	٩،٢٦٤
٢٠١١	١٥	٧،٨١٤	٢٠٢١	١٥	١١،٠٠٠
٢٠١٢	١٥	٨،٦٢٤	٢٠٢٢	١٥	١٢،٨٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات إحصائية لأعوام متفرقة.

(١) رمضان علي حسين الجبوري، تقدير أثر بعض ادوات السياسة النقدية في متغيرات مربع كالدور السحري في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٣، ص٥٢.

يتبين من الجدول رقم (٢) ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) الى (٢٥%) بعد ان كانت (١٥%) في عام (٢٠٠٣)، وبقيم بلغت (١،٦٠٤، ٤،٥٠١، ٦،١٩٢) مليار دينار على التوالي، استمرت نسبة الاحتياطي القانوني خلال عامي (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) الى (٧٥%) وبقيم (١٢،٠٨٤ و١٩،٩٩٣) مليار دينار على التوالي، لغرض سحب السيولة من السوق المالية نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية والامنية خلال تلك الفترة. وتنفيذاً للسياسة النقدية التي يسير عليها البنك المركزي عمل على خفض نسبة الاحتياطي النقدي لتصبح (٢٥%) وبقيمة (٩،٤١٦) مليار دينار في عام (٢٠٠٩)، مما يزيد من السيولة المصرفية وتزداد بذلك قدرتها على منح الاقتراض وزيادة نسبة الاستثمار[٧١]، كما انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني الى (١٥%) في عام (٢٠١٠). أبقى البنك المركزي على هذه النسبة حتى عام (٢٠١٩) نتيجة لتحسن الظروف الامنية والاقتصادية وتماشياً مع توجهات السياسة النقدية لغرض مساندة المصارف لتوفير السيولة الذي ينعكس في زيادة الائتمان الممنوح للزبائن، فضلا عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٧٢]، واستمرت قيم الاحتياطي القانوني بالتذبذب خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) فكانت (٧،١٥٥، ٧،٨١٤، ٨،٦٢٤، ٩،٦٢٦، ١٠،٥٦٦) مليار دينار على التوالي، نتيجة للسياسة النقدية المتبعة من قبل السلطة النقدية. بعد ذلك شهدت المدة (٢٠١٥-٢٠١٩) انخفاض في قيمة الاحتياطي القانوني الى(٩،٥٨٠) مليار دينار في عام(٢٠١٩) ماعدا عام (٢٠١٨)، اذ ارتفعت الى (١٠،٤٠٤) مليار دينار، نتيجة تحسن الاوضاع الامنية التي ساهمت في زيادة الثقة لدى الجمهور وعودتهم الى الاستثمار عن طريق الإيداع[٧٣]. اما في عام (٢٠٢٠) انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني لتصبح (١٣%) وبقيمة (٩،٢٦٤) مليار دينار، وذلك نتيجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بجائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط عالمياً، ولكون العراق ذات اقتصاد ريعي فقد اثرت هذه الازمة بصورة مباشرة عليه، لذا عمل البنك المركزي على تخفيض الاحتياطي لدى البنوك من اجل توفير السيولة لمواجهة الازمة. في عام (٢٠٢١) ارتفعت قيمة

---

(٧١) البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠٠٩، ص٣٢.

(٧٢) فاضل كريعة كزار الشيباني، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٢) بان باسم سلطان، اثر بعض متغيرات السياسة المالية والنقدية في الاداء الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢٢، ص٦٧.

الـــاحتياطي القانوني لتبلغ (١١،٠٠٠) مليار دينار ويعزى ذلك الى ارتفاع الاحتياطي القانوني على الودائع لدى المصـــارف الحكومية والخاصـــة. تم اعادة نســـبة الاحتياطي القانوني لعام (٢٠٢٢) الى (١٥%)، بعد التحســـن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ازمة كورونا، وللحد من الضـــغوط التضـــخمية التي شـــهدها عام (٢٠٢٢) الناجمة من الحرب الروسية الاوكرانية وتعثر ســـلاسل الامداد، سجل الاحتياطي القانوني ارتفاعاً بلغ (١٢،٨٠٠) مليار دينار في ذلك العام [٧٤].

يمكن توضـــيح العلاقة بين قيمة الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم في العراق بالشكل رقم (٢).

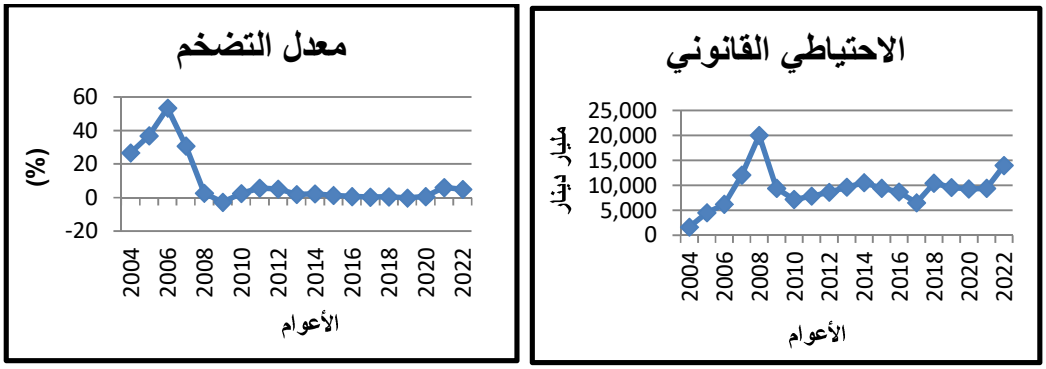

شـــكـــل رقم (٢): العلاقة بين قيمة الاحتياطي القانوني ومعدل التضـــخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

المصـــدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢) و بيانات التضـــخم من البنك المركزي العراقي لاعوام مختلفة.

يتبين من الشـــكل رقم (٢) ان البنك المركزي العراقي عمل على رفع نسبة الاحتياطي القانوني الى (٧٥%) لعامي (٢٠٠٧ و٢٠٠٨) وبقيم بلغت (١٢،٠٨٤ و١٩،٩٩٣) مليار دينار على التوالي من اجل خفض معدل التضـــخم (٢٠%) في عام (٢٠٠٧) الى (٢،٧%) في عام (٢٠٠٨). وكانت قيم الاحتياطي القانوني للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٨) ما بين الارتفاع والانخفاض نتيجة للســـياسة النقدية المتبعة ففي حالة التوسع ينخفض الاحتياطي النقدي والعكس صحيح في حالة اتباع سياسة انكماشية من اجل القضاء على التضخم، كان الهدف من رفع البنك المركزي لقيمة الاحتياطي القانوني للحد من قدرة المصـــارف على التوسع في منح القروض الى عملائها

(٣) البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠٢٢، ص٨.

والـــذي بـــدوره يؤدي الى خفض عرض النقـــد ومن ثم انخفاض الطلب الكلي على الســـلع والخدمات لدى الافراد، وبالتالي انخفاض المســـتوى العام للأســـعار والســـيطرة على الموجات التضخمية، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين قيمة الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم[1].

التضخم[1].

٣- عمليات السوق المفتوحة

بدا تطبيق المزاد بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤ في العراق وما زال العمل به مستمر لحد الان، لتغطية الطلب على العملات الصعبة المتمثلة بالدولار لتحقيق جملة من الاهداف أهمها هو الحد من الزيادة المفرطة في المعروض النقدي والســـيطرة على حجم السيولة واستقرار قيمة العملة المحلية ورفع القدرة الشـــرائية للدينار العراقي[2]. يوضح الجدول رقم (٣) مبيعات ومشتريات العملة الاجنبية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

جدول رقم (٣): مبيعات ومشتريات العملة الأجنبية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

الاعوام	مبيعات العملة (مليار دولار)	مشتريات العملة (مليار دولار)	الاعوام	مبيعات العملة (مليار دولار)	مشتريات العملة (مليار دولار)
٢٠٠٣	–	–	٢٠١٣	٥٥،٦٧٨	٦٢،٠٠٠
٢٠٠٤	٦،١٨٠	١٠،٤٠٢	٢٠١٤	٥٤،٤٦٣	٤٧،٥١٥
٢٠٠٥	١٠،٤٦٢	١٤،٩٣٠	٢٠١٥	٤٤،٣٠٤	٣٢،٤٥٠
٢٠٠٦	١١،١٧٥	١٨،١١٠	٢٠١٦	٣٣،٥٢٤	٢٥،٦٥٣
٢٠٠٧	١٥،٩٨٠	٢٦،٧٠٠	٢٠١٧	٤٢،٢٠١	٤٠،٣٥٥
٢٠٠٨	٢٥،٨٦٩	٤٥،٨٥٠	٢٠١٨	٤٧،١٣٣	٥٢،٢٢٩
٢٠٠٩	٣٣،٩٩٢	٢٣،٠١٣	٢٠١٩	٥١،١٢٥	٥٨،٩٠٠
٢٠١٠	٣٦،١٧١	٤١،٠٠٤	٢٠٢٠	٤٤،٠٨٠	٣٠،٧٠٠
٢٠١١	٣٩،٧٩٨	٥١،٠٠٣	٢٠٢١	٣٧،٠٩٥	٩٩٧ ,٤٦
٢٠١٢	٤٨،٦٤٩	٥٧،٠٠٤	٢٠٢٢	٤٦،٨٠٠	٥٣،٤٠٠

(١) **لؤي خلف دلف حمادي الدليمي**، الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، مرجع سابق، ص٧٠.

(١) **مروة محمد عودة المياحي واديب قاسم شندي**، اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في سعر الصرف – العراق حالة دراسية للمدو٢٠٠٤-٢٠١٩، مرجع سابق، ص٣٢.

المصـــدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات إحصائية لأعوام متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

يتبين من الجـــدول رقم (٣)، ان الاقتصـــاد العراقي شـــهد تذبذب في مبيعات العملة الـــاجنبيـــة للمـــدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، اذ بلغت مبيعات النافذة (٦،١٠٨) مليار دولار في عام (٢٠٠٤) وهو عام اســـتحداثها، واستمرت بالتزايد لتصل الى (٢٥،٨٦٩) مليار دولار في عام (٢٠٠٨) نتيجة للانفتاح الســـياسي والامني بالإضافة الى سياسة البنك المركزي التي تقوم على بيع الدولار بســـعر اقل من السوق الحرة، مما يشجع زيادة الطلب على الدولار. بدأت مبيعات العملـــة بـــالـــارتفاع فبعد ان كانت (٣٣،٩٩٢) مليار دولار في عام (٢٠٠٩) وصـــلت الى (٥٥،٦٧٨) مليار دولار في عام (٢٠١٣)، بســـبب انتهاج السياسة النقدية التي تهدف الى دعم ســـعر صـــرف العملة الوطنية امام الدولار والتقليل من مســـتوى التضخم، ثم سجلت بعد ذلك انخفاضـــاً تدريجيا خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) نتيجة انهيار الامن في العراق وما رافقه من انهيار اســـعار النفط عالميا وانخفاض الواردات. بدأت المبيعات بالارتفاع خلال المدة (٢٠١٧-٢٠١٩) فبعـــد ان كـــانت (٤٢،٢٠١) مليار دولار في عام (٢٠١٧) ارتفعت الى (٤٧،١٣٣) مليـــار دولـــار في عام (٢٠١٨) والى (٥١،١٢٥) مليار دولار في عام (٢٠١٩) وذلك نتيجة الســـيطرة على المشـــاريع النفطية اضافة الى ارتفاع اسعار النفط، الا انها سجلت انخفاضاً في عام (٢٠٢٠) لتصـــل الى (٤٤،٠٨٠) مليار دولار نتيجة ازمة كورونا وازمة انخفاض اسعار النفط. سجلت الكميات المباعة من الدولار في عام (٢٠٢١) مقدار (٣٧،٠٩٥) مليار دولار، ثم ارتفعت في عام (٢٠٢٢) لتسجل (٤٦،٨) مليار دولار، نتيجة زيادة الطلب من الافراد لغرض الســـعر او العلـــاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجيا بين الدول، وارتفعت مبيعات الدولار لتعزيز حســـابات المصـــارف في الخارج، ويعزى ذلك الى ارتفاع استيرادات العراق، نتيجة رفع قيود وباء كورونا الذي شهده العالم، من جانب والى استيعاب صدمة تغير الصرف التي ادت الى ارتفاع الاسعار المستوردة من جانب اخر.

اما بالنســـبة لمشـــتريات نافذة العملة ايضـــا اخذت بالتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً متأثرة بالظروف التي مر بها الاقتصـــاد العراقي، حيث وصلت في عام (٢٠٢٢) الى (٥٣،٤) مليار دولـــار مقـــابل (١٠،٤٦٢) مليار دولار في عام بدء تطبيق المزاد (٢٠٠٤)، ويعزى ذلك الى

زيادة ايرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة ارتفاع اســعار النفط.. يوضــح الشكل رقم (٣) العلاقة بين نافذة بيع العملة ومعدل التضخم في العراق.

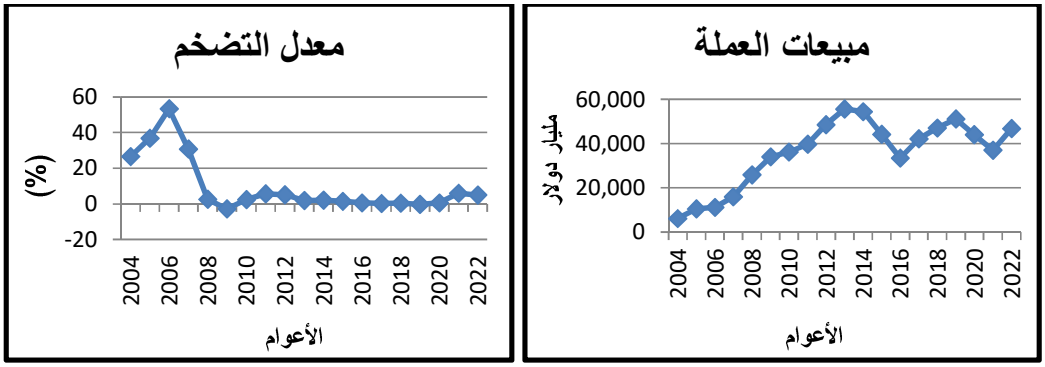

شــكل رقم (٣): العلاقة بين نافذة بيع العملة الاجنبية ومعدل التضــخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

المصــدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم(٣) و بيانات التضــخم من البنك المركزي العراقي لاعوام مختلفة.

يتبين من الشــكل رقم (٣) ان اتباع البنك المركزي ســياســة انكماشية للسيطرة على الضغوط التضخمية تم من خلال زيادة مبيعات البنك المركزي خلال الاعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٢) من (٦،١٨٠-٤٦،٨٠٠) مليــار دولــار، اذ أخــذ معدل التضــخم بالانخفاض، فبعد ان كان (٢٦،٩%) في عام (٢٠٠٤) وبلغ ذروته (٥٣،٣%) في عام (٢٠٠٦) انخفض الى (٢،٧%) في عام (٢٠٠٨) والى معدل سالب (-٢،٨%) في عام (٢٠٠٩)، ومن الاسباب التي ادت الى انخفاض معدلات التضــخم هو الزيادة في مبيعات النافذة من قبل البنك المركزي العراقي خلال تلك الاعوام، وتلك الزيادة ادت الى اســتقرار قيمة العملة المحلية تجاه الدولار وارتفاع قوتها الشرائية، ومن ثم انخفاض اسعار السلع والخدمات ولا سيما السلع المستوردة وبالتالي استقرار المســتوى العام للأســعار, وعلى الرغم من الارتفاع المستمر في مبيعات النافذة الاجنبية عاود معدل التضــخم الى الارتفاع ليصــل الى(٦،١%) في عام (٢٠١٢) ويعود الى الارتفاع في الــانفاق الحكومي[١]، وعلى الرغم من انخفاض مبيعات العملة خلال الاعوام (٢٠١٣-٢٠١٨) انخفضــت معها معدلات التضــخم والسبب يعود الى انخفاض النفقات العامة للموازنة من جهة وانخفاض اســعار النفط عالمياً فضلاً للعمليات العسكرية التي حدثت في العراق عام (٢٠١٤)

(١) **قاسم عبدالستار عبدالرحمن العاني**، أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، ٢٠٢٢، المجلد١٨، العدد١، ص٤٣٧.

ومـــا رافقهـــا من آثار اقتصـــــادية من جهة اخرى، وفي عام (٢٠١٩) ارتفعت مبيعات البنك المركزي العراقي اذ بلغت (٥١،١٢٥) مليار دولار نتيجة لارتفاع بســـيط في اسعار النفط، مما ادى الى انخفاض معدل التضـــــخم الى مقدار ســـــالب بلغ (-٠،٣%)، في عام (٢٠٢٠) واجه الاقتصـــاد العراقي الازمة المزدوجة وهي كل من انخفاض اسعار النفط عالمياً وازمة كورونا، مســـببة ارتفاع معدل التضـــخم الى (٠،٦%)، مع حدوث انخفاض في مبيعات العملة في ذلك العام بلغت(٤٤،٠٨٠) مليار دولار. ان انخفاض معدل التضـــــخم الى (٥%) في عام (٢٠٢٢) بعد ان كان (٦%) في عام (٢٠٢١)، رافقها ارتفاع في مبيعات العملة التي بلغت (٤٦،٨٠٠) مليار دولار في عام (٢٠٢٢) مقابل (٣٧،٩٥٠) مليار في عام (٢٠٢١)، نتيجة رفع قيود وباء كورونا الذي شهده العالم، وزيادة ايرادات الحكومة من النفط الخام عالمياً.

الخاتمة

من خلال ما تم ذكره سابقاً عن السياسة النقدية وتأثيرها على معدلات التضخم في العراق، توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:

اولاً: النتائج

١- تعد السياسة النقدية من أبرز مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، يتمثل هدفها الاساس في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك معالجة التضخم واستخدام أدواتها بما يتماشى ويخدم الاقتصاد .

٢- ان استقلالية البنك المركزي العراقي بموجب قانون رقم(٥٦) لعام (٢٠٠٤) منحت السياسة النقدية ملامح واتجاهات واستراتيجيات واضحة تختلف عن السابق، لتحقيق هدفها الاساسي وهو الحد من زيادة معدلات التضخم ولحفظ التوازن بين المستوى العام للاسعار وتحفيز النمو الاقتصادي للبلد.

٣- استخدم البنك المركزي العراقي ادواته النقدية الكمية، سعر اعادة الخصم والاحتياطي القانوني ، بالاضافة الى اداة نافذة بيع العملة المستحدثة للسيطرة على معدلات التضخم.

٤- استطاعت السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي بعد عام (٢٠٠٣) من خفض معدلات التضخم بانتهاجها سياسة نقدية انكماشية.

ثانياً: التوصيات

١- إعطاء هدف استقرار الأسعار الأهمية البالغة وجعله الهدف المنشود للسياسة النقدية

٢- المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي التي منحت له بموجب قانون رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤)، وعدم التأثر بالضغوط السياسية بصورة مباشرة او غير مباشرة.

٣- تفعيل أدوات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المكزي العراقي للحد من متعدلات التضخم.

٤- ان نجاح السياسة النقدية في الحفاظ على مستوى منخفض من التضخم، يتطلب المزيد من التنسيق والتفاعل مع السياسات الاقتصادية الاخرى وخاصة السياسة المالية.

المراجع

المراجع العربية:

١- **ابراهيم المصري**، الاقتصاد النقدي، النقود- البنوك – البازل، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،٢٠١٤.

٢- **أبو الســـعود، محمدي فوزي**، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جمهورية مصر، ٢٠١٤.

٣- احمد ابراهيم جمعة، دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم للفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠٢٠، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد٣٥، ٢٠٢٣.

٤- **اســـماء رفعت رمضان**، دليل السياسة النقدية، دور آليات السياسة النقدية في التأثير على الاقتصاد المصري، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

٥- **أكرم حداد ومشـــهور هذول**، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٨.

٦- **أكرم محمود الحوراني وعبدالرزاق حســن حســاني**، النقود والمصـــارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٤.

٧- **باسم عبد الهادي حسن**، إشكالية الثالوث المستحيل التحدي المحتمل أمام السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد١٩، ٢٠٠٧.

٨- **بان باســم سلطان**، اثر بعض متغيرات السياسة المالية والنقدية في الاداء الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، رســالة ماجســتير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصـــاد، العراق، ٢٠٢٢.

٩- **باول كورغمان و روبن ويلز**، الاقتصـــاديات الكلية، ترجمة لينا السقر ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق،٢٠٢٢.

١٠- **بشـــيشي وليد**، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصـــاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٢، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٩.

١١-**البنك المركزي العراقي**، النشـــرات الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، اعداد متفرقة لاعوام الدراسة.

١٢-**البنك المركزي العراقي**، النشـــرات الاحصـــائية الســـنوية، دائرة الاحصـــاء والابحاث، ٢٠٠٩.

١٣- **البنك المركزي العراقي**، النشـــرات الاحصـــائية الســـنوية، دائرة الاحصـــاء والابحاث، ٢٠٢٢.

١٤- **تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢١**، دائرة الاحصاء والابحاث.

١٥-**حامد عبد الحسين الجبوري**، " التضخم وعلاجه"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاقتصادية، العراق، ٢٠١٧.

١٦- **حســـن احمد دخيل**، الاطر الســـياســـية لاقتصاديات التحول، مكتبة السنهوري، لبنان، ٢٠١٦.

١٧- **حسن محمد القاضي**، الادارة المالية العامة، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠١٤.

١٨- **حليمة باب الله وفاطمة راشدي**، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراســـة قياســـية، رســـالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي،٢٠١٩.

١٩- **حميد حســـن خلف**، دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) دراســـة مقارنة العراق- مصـــر، مجلة العلوم الاقتصـــادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٧، ٢٠١٨.

٢٠- **خالد روكان عواد ولورنس يحيى صـــالح ومهند عبيد**، موضوعية السياسة النقدية غير التقليدية في تنويع مصـــادر الدخل في العراق، مجلة الكوت للاقتصـــاد والعلوم الادارية، المجلد ١٢، العدد ٣٧، ٢٠٢٠.

٢١- **رمضـــان علي حســـين الجبوري**، تقدير أثر بعض ادوات السياسة النقدية في متغيرات مربع كالدور الســـحري في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٣.

٢٢- **رميســـة اقشيش**، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٨، رســـالة ماجســـتير، كلية العلوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التســـيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٠.

٢٣- **زهراء صبحي خليل**، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٥٥، ٢٠٢٣.

٢٤- **زينب عوض الله اســـامة محمد الفولي**، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣.

٢٥- **سلطة الائتلاف المؤقت** /الامر رقم ١/٥٦ أذار ٢٠٠٤(قانون البنك المركزي).

٢٦ - **ســمايلي نوفل وبطورة فضــيلة**، فاعلية ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الاوروبي في مواجهة ازمة الديون الســياسة الاوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٤٤، ٢٠١٥.

٢٧- **ســيف محمد رضا وكمال كاظم جواد**، تأثير سعر الصرف في كفاية رأس المال العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ٤١، ٢٠٢٢.

٢٨- **صلاح محمد وبلقلة ابراهيم وحريري حميد الغني**، استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاســتقرار الاقتصــادي بالاقتصاديات النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢١.

٢٩- **حارث عدنان محمد حمزة الطائي**، أثر الســياســة النقدية على مؤشــرات الاســتقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٨.

٣٠- **ظافر حميد حســون**، الاتجاهات الجديدة للســياســة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية، مجلة كلية التراث الجامعة،، العدد ٢٠١١،١٠.

٣١- **عباس كاظم الدعمي**، الســياســات النقدية والمالية واداء ســوق الاوراق المالية، الطبعة الثانية، دار الفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٤.

٣٢- **عبد الحســين الغالبي**، ســياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراســات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، ٩-١٠ كانون الاول، ٢٠١٧.

٣٣- **عبد العزيز احمد حســن البرواري**، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في التضخم في العراق للفترة (١٩٩١-٢٠١٩) رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٢١.

٣٤- **عبد المجيد قدي**، المدخل الى الســياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،٢٠٠٣.

٣٥- **عثمان فلاح مهدي العبيدي**، دور السياسة النقدية المثلى في تحقيق الاستقرار المالي دراسة قياسية على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١٨.

٣٦- **علي عبد الجبار عبد الحسين المعالي وبلاو حيدر حميد وعبد مقداد جاسم**، أثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد٨، العدد ١، ٢٠١٨.

٣٧- **عمار مجيد شهدان**، تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٧، ملحق العدد ٤، ٢٠١٦.

٣٨- **عمر عبو وكمال قسول**، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٩.

٣٩- **عمر محمود عكاوي العبيدي**، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩.

٤٠- **فاضل كريعة كزار الشيباني**، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مدينة العلم الجامعة، المجلد١٠، العدد٢، ٢٠١٨.

٤١- **فواز محمود احمد**، دراسة أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (١٩٩٠-٢٠٢٠)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد٤، ٢٠٢١.

٤٢- **قاسم حسين السعدي**، السياسة النقدية للاتحاد الاوروبي وافاقها المستقبلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد ١٢، العدد ٢ ،٢٠٢٠.

٤٣- **قاسم عبدالستار عبدالرحمن العاني**، أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، ٢٠٢٢، المجلد١٨، العدد١.

٤٤- **كرار جعفر عبـــاس التميمي**، قيـــاس وتحليل أثر الســـياســـة النقدية في الاداء المالي للمصـــارف التجارية-دراســـة عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت/العراق، ٢٠٢٢.

٤٥- **لؤي خلف دلف حمادي الدليمي**، الادوات الكمية للســـياســـة النقدية ودورها في معالجة مشـــكلة التضـــخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، ٢٠٢١.

٤٦- **محمد احمد الافندي**، الاقتصـــــاد النقدي والمصـــــرفي، مركز الكتاب الاكاديمي،عمان، ٢٠١٨.

٤٧- **محمد الســـريتي وعلي عبد الوهاب نجا**، الاقتصـــــاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية،٢٠١٤.

٤٨- **محمد ســـعد انور البطانية**، دور ادوات الســـياســـة النقدية الكمية في ســـلامة القطاع المصـــرفي في الاردن، رســـالة ماجســـتير، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الاردن، ٢٠١٨.

٤٩- **مدركة ذنون يحيى وعمر هشـــام صـــباح الفخري وزينة عبد القادر زينو**، طبيعة التضـــخم في بعض البلدان العربية واثره في نموها الاقتصـــادي للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد١٣، العدد١، ٢٠٢٣.

٥٠- **مروة محمد عودة المياحي واديب قاســـم شندي**، اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في سعر الصـــــرف – العراق حالة دراســـية للمدو٢٠٠٤-٢٠١٩، مجلة الكوت للعلوم الاقتصـــادية والادارية، المجلد ١٤، العدد٤٤، ٢٠٢٢ .

٥١- **مصـــطفى رشدي شيحة**، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية، ط ٦، ١٩٩٦.

٥٢-**مهند ســـليمان داود الفهداوي**، الســـياسة النقدية وأثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨) رســـالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، ٢٠٢٠.

٥٣-**ميســـاء المســـوتي.** "أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف: دراسة حالة أســـهم بعض المصـــارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، قسم الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨.

٥٤- **ناظم نوري الشمري**، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب، الموصل١٩٨٨.

٥٥- **نعيم صـــباح جراح وعقيل عبد الحســـين** عودة، أثر الادوات الكمية (الغير مباشـــرة) للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٠، ٢٠١٩.

٥٦- **هاشـــم مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد**، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٠.

٥٧- **وليـــد محمـــد الشـــبيبي**، قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤، مكتبة الصباح للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

المراجع الاجنبية:

1- **Al-Hallaq, S. S.,** Money, Banks and Central Banks, Amman, Al-Yazawi Scientific House for Publishing and Distribution, 2016.

2- **Al-Obeidi, S. B.**, the impact of inflation on deposit accounts, a case study in Al-Rafidain Bank / Dhi Qar branch, Technical Institute Journal / Nasiriyah: 2004,.

3- **D'Amico, S., Kaminska, I.**, Credit easing versus quantitative easing: evidence from corporate and government bond purchase programs London: Bank of England, working paper No. 825.2019.

4- **Fredman, M.**, "The optimum quantity of money and other essays", London. Macmillan,1973.

5- **Gurvich. I.; Lariviere, M. and Moreno, A.**, Operation in on-demand economy: Staffing services with self-scheduling capacity. In Sharing economy, Springer. Cham. USA. 2019.

6- **Hammeed, H.K; Ahmed,R.A. and Raad, M.N.,** The impact of monetary policies on monetary stability of Iraq and address the problems of inflation in the past three decade, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, , 25(3), 2021.

7- **Mohamed, M.J.M.**, Assessing the effectiveness of monetary policy in achieving stability The exchange rate in Egypt during the period (1990- 2017),The Scientific Journal of Economics and Trade, 47(4), 2017.

8- **Taha, R.,** Inflation: its causes, effects, and ways to treat it, Arab Monetary Fund, 2021.

9- Talha, M., (Measuring the effect of inflation on some macroeconomic variables, the exchange rate, and economic growth) in Algeria for the period 1970-2017, Ph.D. thesis, Abi Bakr Belkaid University, Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences, 2017..

10-Trichet, J.C., "The Monetary Policy of the ECB", Third edition, ECB, Frankfurt – Germany,2011.